نجاعة الحكم الراشد في الحد من مشكلة الفقر في الجزائر– دراسة قياسية (2000– 2021)

The Effectiveness Of Good Governance In Reducing The Problem Of Poverty In Algeria - a benchmark study (2000-2021)

عباس الحاج[1]، فاطمة موزيان[2]

Abbas Al-Hajj[1], Fatma Mouzian[2]

[1]جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، abbashadj7@gmail.com

[2]جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2024/01/21

ملخص:

نال الحكم الراشد في الفترة الأخيرة أهمية كبيرة؛ لما له من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من وطأة الفقر من جهة أخرى، ولهذا فقد أصبح من أولويات صانعي القرار، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور الحكم الراشد في التخفيف من وطأة الفقر من خلال جهود الحكومة المبذولة من خلال البرامج الاقتصادية التي تعمل على خفض معدل البطالة، ونمو الدخل المحلي الإجمالي، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وزيادة معدل الانفاق الصحي الذي في النهاية ينعكس إيجابًا على التخفيف من وطأة الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين الفقر ومعدل النمو الإجمالي المحلي ومعدل البطالة بينما لا توجد علاقة معنوية بين الفقر ومتوسط دخل الفقر ومعدل الانفاق الصحي، وتوصي الدراسة بضرورة اتباع سياسة حكيمة لمكافحة الفقر مواكبة مع السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد، الفقر، دخل الفرد، الجزائر.

تصنيفات JEL : I38؛ I32؛ D31.

Abstract:

In recent times, good governance has gained great importance. Because of its great importance in achieving economic development on the

[1] **المؤلف المرسل:** عباس الحاج، **الإيميل:** abbashadj7@gmail.com.

one hand, improving the standard of living and alleviating poverty on the other hand, and for this reason it has become a priority for decision makers. the study aimed to identify the role of good governance in alleviating the burden of poverty through the government's efforts exerted through economic programs that work to reduce the unemployment rate, grow gross domestic income, increase average per capita income, and increase the rate of health spending, which ultimately reflects positively on alleviating poverty, The study concluded that there is a direct and significant relationship between poverty, the gross domestic growth rate, and the unemployment rate, while there is no significant relationship between poverty, the average income of poverty, and the health spending rate. The study recommends the necessity of following a wise policy to combat poverty, in keeping with the basic policies of economic development.
Keywords: Good Governance,Poverty; Individual income; Algeria.
JEL Classification Codes: I38 ؛I32 ؛D31.

1. مقدمة:

تجلت في الآونة الأخيرة من القرن الماضي العديد من التوجهات العالمية الإصلاحية التي شملت كافة الجوانب سواء الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، وقد تم تبني هذه التوجهات متزامنة مع التغيرات السريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي في هذه الفترة من جهة، وما ترتب عليها من انهيار في الحواجز بين الدول وتدهور النمو الاقتصادي وخاصةً في الدول النامية والتي نتج عنها زيادة معدلات الفقر من جهة أخرى.، وبالتالي فالحكم الراشد لم ينشأ عشوائيًا بل استلزمته حاجة ودفعت إليه رغبة، وأصبح بحكم الضرورة مطلب حياة أساس تواجد للحكومات في عصر العولمة، ومن ثم تفاعلت معه كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام والرغبة في التفوق والتقدم، ويعتبر الحكم الراشد أهم وسيلة لإصلاح أي كيان إداري داخل دولة، كما يعتبر شرطًا رئيسيًا لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة، لذا تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى الحد من معدلات الفقر حيث عملت جاهدة على إرساء القوانين واتباع العديد من السياسات التنموية من أجل مواجهة العجز في موازنتها وزيادة نفاقتها من أجل تحسين مستوى معيشة الفرد، فهذه السياسات والبرامج التنموية تهدف إلى حفز النمو ومحاربة الفقر لن تؤتي ثمارها إلا من خلال إعادة تحديد أولويات الإصلاح، والتي على رأسها البناء

المؤسساتي الذي يخول له تنفيذ السياسات الاقتصادية المدعمة للتنمية، أي إقامة بيئة لحكم راشد يساهم في فعالية تلك السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك البرامج، وهذا ما سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال الاهتمام بزيادة دخل الفرد من الناتج المحلي، وتقليل البطالة، والاهتمام بالتعليم، وتحسين الأوضاع الصحية في الآونة الأخيرة من أجل الحد من مشكلة الفقر.

2.1. إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:**إلى أي مدى لعب الحكم الراشد في الجزائر دورًا كبيرًا في الحد من مشكلة الفقر خلال الفترة (2000– 2021م)؟**

3.1. فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة طردية بين معدل النمو الإجمالي المحلي في الجزائر والحد من الفقر.
- هناك علاقة طردية بين معدل البطالة في الجزائر والحد من الفقر.
- هناك علاقة طردية بين زيادة متوسط دخل الفرد في الجزائر والحد من الفقر.
- هناك علاقة طردية بين زيادة الانفاق الصحي في الجزائر والحد من الفقر.

4.1. أهمية الدراسة:

يلعب الحكم الراشد دورًا كبيرًا في إدارة موارد الجزائر على أفضل صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على الحد من ظاهرة الفقر، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تحاول أن تربط بين الحاكمية والحد من الفقر في الجزائر، واستكشاف هذه العلاقة من خلال نموذج اقتصادي قياسي.

5.1. أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على مفهوم الحكم الراشد من منظور المنظمات الدولية والاقتصاديين.
- الوقوف على أهم أبعاد الحكم الراشد.
- التعرف على الجهود المبذولة في الجزائر للتخفيف من حدة الفقر في ظل برامج التنمية.

6.1. المنهج المستخدم للدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على العلاقة بين الحكم الراشد وعلاقته بالحد من الفقر، كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائي لاختبار الفرضيات.

2.الحكم الراشد وأبعاده:

1.2 تعريف الحكم الراشد:

إن الحكم لغةً جاء في "المعجم الوسيط" أن من صفات الله عز وجل الحَكَّمُ والحَاكِمُ والحَكِيمُ، وهو القاضي الذي يحكم الأشياء ويتقنها، قيل حكيم ذو الحكمة، والحكمة هي معرفة الأشياء بأفضل العلوم، وبمعنى قادر وعليم، والحُكْمُ: هو العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ وحكمت بمعنى منعت وردت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم، وأصل الحكومة رد الرجل عن الظلم (مجمع اللغة العربية، 2004م، ص 190)، أما الراشد فقد ورد في معجم "لسان العرب" بأنه هو إصابة وجه الأمر والاهتداء إليه، والرشيد من أسماء الله تعالى، بمعنى أنه تعالى هو من أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، والرُشْدُ والرَّشَدُ والرشاد: هو نقيض الضلال والغي والفساد، فهو راشد ورشيد: إذا أصاب وجه الأمر والطريق، لذا جاء وصف الخلافة الإسلامية بالخلافة الراشدة، فعن النبي قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي" عمر وأبو بكر وعثمان وعلى رحمة الله وعليهم ورضوانه، وإن كان عامًا في كل من سار سيرتهم (ابن منظور، د.س، ص 175).

أما اصطلاحًا فكلمة الحكم "**Governance**" هي مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهومًا محايدًا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإداراتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم أوسع من الحكومة؛ لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص (كريم، 2006م، ص 95). أما مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد والذي كان ترجمة لكلمة "**Good**"، فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي

تخدمها، وهو ما يعني وجوب أن يتصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة(فرج، 2012م، ص 08).

وقد عُرف الحكم الراشد من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، نذكر منها:

- **تعريف البنك الدولي:** عرف الحكم الراشد لأول مرة عام 1989 على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"(توفيق، 2005م، ص 27)، ثم وضع تعريفًا آخر في التقرير الصادر عام 1992 بعنوان "الحكم والتنمية" بأنه "أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للتنمية"(The world Bank, 2007, P. 07).
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** فقد رأى أن الحكم الراشد مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد بما في ذلك سياساته الاقتصادية واطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون(IMF, 2016, P.01)، ويكون صندوق النقد الدولي قد اهتم بمسألة الحكم الراشد من زاويتين: الزاوية الأولى تتمثل في وظيفة الصندوق من حيث اهتمامه بالجانب الاقتصادي للحكم الراشد، أما الزاوية الثانية فتتعلق بالجانب السياسي للمفهوم من حيث ارتباطه بحقوق الانسان وإصلاح حوكمة الشركات(شعبان، 2014م، ص ص 53- 54).
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** عرف الحكم الراشد عام 1997م بانه "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارة لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"(UNDP, 1997, P. V)، ويؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الهدف الأول للحكم الراشد هو ترقية المعيشة الإنسانية وتحقيق الرفاهية من خلال تقليص الفوارق في الدخل وتحقيق فرص التعليم وترقية الأمن الصحي والمساواة في توزيع الثروات والقضاء على الفقر(إبراهيم، فوكة، 2017م، ص 31).

أما عن تعريف الحكم الراشد وفقًا لرؤية الباحثين والمفكرين العرب والغرب فنذكر منها:

- **الحكم الراشد** "يشير إلى المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عمومًا إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية"(David, 2013, P. 377).
- **الحكم الراشد هو** "الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يأخذ الأعوان الخواص، وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكالاً أخرى من الأعوان بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسات"(أزروال، 2016م، ص 49).
- **الحكم الراشد هو** "عنصر من عناصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمع، وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعية وحرية إنشاء الروابط والجمعيات والمشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير ووجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة واعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الإدارات وتوفير المعلومة الصحيحة وفاعلية إدارة القطاع العام فضلاً عن التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني"(حسن، 2015م، ص 21).

إن الاختلاف في تعريف الحكم الراشد يسمح باستخدام المفهوم في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية لارتباطه بتسيير شؤون الدولة على جميع المستويات.

2.2. أبعاد الحكم الراشد: يتميز الحكم الراشد بجملة من الأبعاد تتمثل في:

- **البعد السياسي:** وهو قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة(سايح، 2013م، ص ص 141- 142).
- **البعد القانوني:** ويقصد به مرجعية وسيادة القانون على الجميع دون استثناء انطلاقًا من حقوق الانسان بشكل أساسي، ولهذا فإن توفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لكافة الأعمال التي تقوم بها الحكومة والمتوقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية(غربي وآخرون، 2014م، ص 160).

- **البعد الإداري:** ويقصد به وجود جهاز إداري فعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة ويتمتع بالشفافيةمن خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ووضع قيود تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع السياسة العامة(غربي وآخرون، 2014م، ص 161).
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** ويقصد به الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية،وهذا ما يوضح التغيرات التي تعكس الإصلاحات الإدارية حيث أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي، وتخفيض حجم القطاع العام، وإصلاح الإطار التنظيمي(المرجع نفسه، ص 162).

3.حوكمة الاقتصاد الجزائري للتخفيف من وطأة الفقر:

1.3. برامج الإنعاش في الحد من الفقر:

إن الهدف الرئيسي من الحكم الراشد تعزيز وصون رفاه الإنسان، والعمل على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، ولذلك عملت الجزائر على تنفيذ برامج تنموية تعمل على الحد من وطأة الفقر.

1. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)**: قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسًا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع (عابد، 2016م، ص 18).
2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009)**: تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302/120 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش؛ حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة

إلى 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويًا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج (صراح، سفيان، 2017م، ص 25)، وقد كان هذا البرنامج مرفقًا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006- 2009 (خلوط، 2013م، ص 98)، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا (زكريا، 2017م، ص 220)، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة (Hamid, 2015, P. 190).

3. **البرنامج الخماسي للتنمية (2010– 2014)**: يعد هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين (سويح، بن طريش، 2017م، ص 212): القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه وغيرها) بمبلغ يقدر بـ 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار، وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134- 302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010- 2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.

4. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015– 2019)**: يعد هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015-2019)، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019) والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر، وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو (2015- 2019) إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014م، ص 11).

2.3. نتائج برامج الإنعاش في الحد من الفقر:

– تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه على زيادة نصيب دخل الفرد:

الشكل (01): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000– 2021) بالأسعار الجارية للعملة المحلية

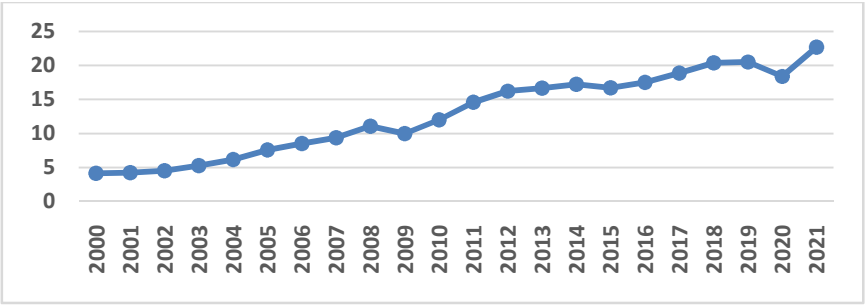

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2019 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل (01) أن الفترة من 2000 حتى 2004 شهدت ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي من 4.12 إلى 6.15؛ نظرًا لاتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، كما شهدت الفترة من 2005 إلى 2009 ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي من 7.56 إلى 9.97؛ نظرًا لتبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في هذه الفترة وإن انخفض بعض الشيء عام 2009 لحدوث أزمة البترول، وشهدت الفترة من 2010 إلى 2014 ارتفاعًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي

من 11.99 إلى 17.23؛ نظرًا لإنشاء الجزائر مخططًا خماسيًا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 2015 حتى 2019 من 16.71 إلى 20.5؛ نظرًا لتبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية بعد انخفاض سعر البترول سنة 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار، حيث كان يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الاستثمار.

الشكل (02): تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000– 2021) بالأسعار الجارية للدولار

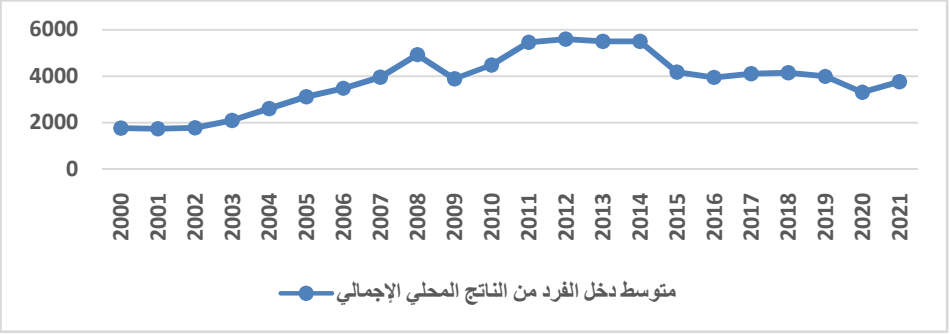

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2019 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل (02) يتضح استمرار ارتفاع الدخل الفردي ومعدل نموه إذ انتقل بأكثر من ضعفين أي من 1765 دولار أمريكي عام 2000 إلى 5493 دولار أمريكي عام 2014 وإن كان متذبذبًا من عام 2015، لكنه شهد انخفاضًا ملحوظًا عام 2020 عندما حلت جائحة كورونا.

– تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000– 2021):

إن البطالة وعلاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الاقتصادية؛ لأنهما يحولان دون الفقر، فإصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الاقتصادية لأنها تؤثر مباشرةً على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد أدت جهود الدولة المبذولة لتوفير مناصب شغل جديدة إلى انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة (2000– 2021) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل (03): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000– 2021)

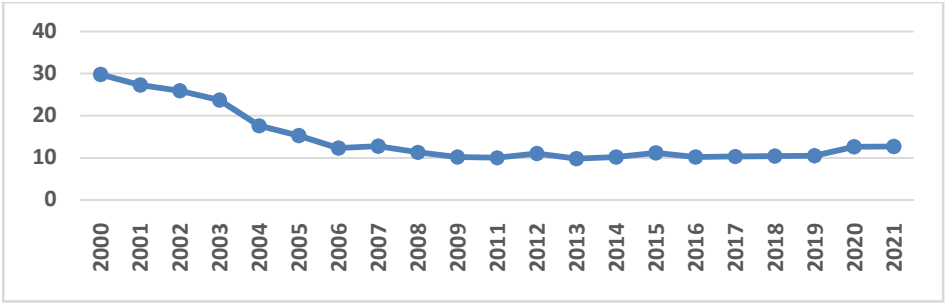

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2019بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل (03) انخفاض معدلات البطالة انخفاضًا كبيرًا في الفترة (2000-2010) إذ انخفضت خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من 27.3 إلى 17.6 بمعدل انخفاض 35.16%، واستمر هذا الانخفاض خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو إذ انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 بمعدل 33.33%، وقد استمر تراجع معدل البطالة إذ وصل سنة 2010 إلى 10% وظل مستقرًا خلال الفترة (2010- 2019) لكن عاد ارتفاع معدل البطالة عام 2020 نظرًا لظهور جائحة كورونا.

– تحسين الصحة العمومية وزيادة الانفاق على الصحة:

إن العلاقة بين الفقر والصحة علاقة طردية، فكلما زاد معدل الفقر في الدولة انعكس ذلك على زيادة وتفشي الأمراض وتدهور الحالة الصحية والتي بدورها تؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرًا لأهمية الجانب الصحي تسعى الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو إلى انتهاج سياسات مختلفة في إطار المنظومة الصحية حيث عرف قطاع الصحة الكثير من الإنجازات والتي حققت من خلالها الكثير من الإنجازات:

الشكل (04): الانفاق على الصحة بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000– 2021)

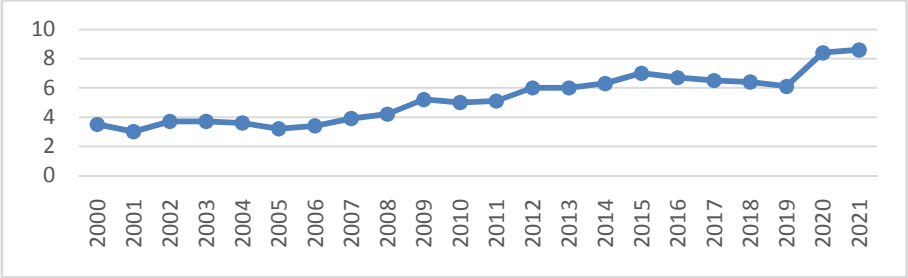

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2019بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يبين الشكل (04) نسبة إجمالي الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي وأن هذا الانفاق قد عرف استقرار خلال الفترة (2000- 2004) وبعد سنة 2005 بدأ الانفاق الصحي في الارتفاع بأكبر نسبة إلى أن وصل إلى 6.1% سنة 2019، كما تعد مؤشرات الوفيات مقاييس غير مباشرة لإنتاجية الانفاق العام الصحي، وذلك لأن معدل الوفيات يتوقف على عوامل أخرى بخلاف مستوى وحجم الانفاق العام الصحي كالحروب مثلاً، عير أنه لا يمكن اغفال أن انخفاض أو عدم توافر الخدمات الصحية يؤدي إلى حدوث الوفيات، لذلك فإنه يمكن أخذ هذا المؤشر كدلالة جزئية ونسبية، ويتضح من الجدول (07) أن معدل الوفيات خلال الفترة (2010- 2019) انخفض من 4.75 عام 2010 إلى 4.39 عام 2019، لكن ارتفع مرة أخرى عام 2020 نظرًا لجائحة كورونا وتدهور الأحوال الصحية.

الجدول (01): معدل الوفيات في الجزائر خلال الفترة (2010– 2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الوفيات	4.75	4.71	4.77	4.67	4.56	4.44	4.47	4.54	4.48	4.39	5.4
عدد وفيات الرضع	20359	20594	20873	21184	21473	21648	21610	21337	20873	20239	19465
وفيات الأطفال أقل من 05 سنوات	23336	23643	24003	24399	24770	25012	25016	24755	24277	23600	22755
عدد وفيات المواليد	15476	15706	15971	15962	15586	15263	15445	15976	16413	16489	16215

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات البنك الدولي

2.4. الطريقة والأدوات:

1.2.4. أدوات متغيرات النموذج:

إن وصف النموذج القياسي لهذه الدراسة والمتمثلة في قياس أثر الحكم الراشد على التخفيف من وطأة الفقر، وهذا بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات من أجل جمع البيانات، بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج **Excel 2019** وبرنامج **EViews 10** من أجل تحليل المعطيات واختبار الفرضيات، وتتمثل متغيرات الدراسة في: **المتغيرات المستقلة:CRR**: يمثل هذا المتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، **G**: يمثل نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، **TC**: يمثل معدل البطالة، **HS**: يمثل معدل الانفاق الصحي، أما **المتغيرالتابع:P**: يمثل معدل الفقر.

2.2.4. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير النموذج تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة حيث تم الاعتماد على الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل ومن ثم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي، واستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا.

– **استقرارية السلاسل الزمنية:** كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمني ة وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جدر الوحدة من اختبار (**PP**) واختبار (**ADF**)، والجدولان (02)، و(03) يوضح ذلك:

الجدول (02): اختبار Augmented Dickey Fuller test statistic "ADF"

المتغير	الفرق	ADF		
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة المحسوبة
P	P	-2.62	-3.64	عدم رفض H_O
	D(P)	-4.07	-3.73	رفض H_O
G	G	-1.07	-3.64	عدم رفض H_O
	D(G)	-4.56	-3.65	رفض H_O
TC	TC	-1.37	-3.64	عدم رفض H_O
	D(TC)	-4.42	-3.65	رفض H_O
HS	HS	-2.89	-3.64	عدم رفض H_O
	D(HS)	-2.96	-3.71	رفض H_O
CRR	CRR	-3.19	-3.64	عدم رفض H_O
	D(CRR)	-4.61	-3.65	رفض H_O

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على برنامج EVIEWS 10

الجدول (03): اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار PP:

المتغير	الفرق	ADF		
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة المحسوبة
P	P	-2.49	-3.64	عدم رفض H_O
	D(P)	-4.69	-3.65	رفض H_O
G	G	-0.95	-3.64	عدم رفض H_O
	D(G)	-4.98	-3.65	رفض H_O
TC	TC	-1.37	-3.64	عدم رفض H_O
	D(TC)	-4.42	-3.65	رفض H_O
HS	HS	-2.86	-3.64	عدم رفض H_O
	D(HS)	-5.34	-3.65	رفض H_O
CRR	CRR	-3.21	-3.64	عدم رفض H_O
	D(CRR)	-4.86	-3.65	رفض H_O

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على برنامج EVIEWS 10

يتضح من اختبار (**ADF**) واختبار (**PP**) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) **I** وأن الفرق الأول لها من الرتبة (0) **I**، الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة (1) **I** ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة "جوهانسن".

– منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسن: سنعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار جوهانسن في إطار نموذج **VAR**؛ لأن هذه المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، وتعتبر هذه الطريقة أفضل من طريقة (ENGLE GRANGER)؛ لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى، كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة؛ لأن مقدراتها أقل تحيزًا وأكثر استقرارًا، وخاصةً في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون قبل القيام باختبار التكامل المشترك تقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقًا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها معيار **AKIAIK، SCHWARZ**، والجدول التالي يبين اختبار جوهانسن:

الجدول (04): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة	الاحتمال
لا شيء	0.78	80.90	69.81	0.0050
على الأكثر 1	0.71	50.02	47.85	0.0308
على الأكثر 2	0.54	24.68	29.79	0.1729
على الأكثر 3	0.32	8.93	15.49	0.3711
على الأكثر 4	0.05	1.10	3.84	0.2936
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**إحصائية الأثر ***	**القيمة الحرجة**	**الاحتمال**
لا شيء	0.78	30.88	33.87	0.1092
على الأكثر 1	071	25.33	27.58	0.0945
على الأكثر 2	0.54	15.75	21.13	0.2398
على الأكثر 3	0.32	7.83	14.26	0.3957
على الأكثر 4	0.05	1.10	3.84	0.2936

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على برنامج EVIEWS 10

يشير اختبار الأثر إلى وجود **R = 2** عند مستوى معنوية 0.05، ويشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود **R= 2** عند مستوى معنوية 0.05 رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05 إحصائية **P** ماكنون، هوج ومشليس.

يوضح الجدول (04) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي **R**، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين،

وعليه نرفض الفرض العدم، ونقول أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه عدد معادلات التكامل المشترك تساوي **R = 2**، والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي **R** مقابل الفرض البديل بأنها تساوي **R+1** أيضًا يؤيد ويقوي من النتيجة السابقة **R=2** مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويل الأجل بين معدل الفقر وبقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

– منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا: تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (**OLS**)، والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير، وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أفضل خاصةً مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة ننتقل إلى الخطوة التالية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير كما هو موضح في الجدول (05):

الجدول (05): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا

المتغير التابع P			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
G	-0.0003	-0.38	0.7032
TC	0.29	1.55	0.1381
CRR	0.31	1.05	0.3078
HS	-1.05	-1.21	0.2414
C	6.18	0.97	0.3448
AJD R^2= 0.31		**R^2=0.44**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على برنامج EVIEWS 10

يبين الجدول (05) نتائج الانحدار المصحح كليًا لتفسير متغير الفقر باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: نمو الدخل المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، البطالة، الانفاق

الصحي، كما نلاحظ معامل التحديد بلغ 0.44 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 44% من التغير في مؤشر الفقر، والمعادلة التالية توضح التعويض عن المعاملات المقدرة للنموذج:

$$P_t = 6.18 - 0.0003G_t + 0.29C_t + +0.31CRR_t - 1.05HS_t + e_t$$

هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر ومعدل البطالة أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معدل البطالة يقابله الزيادة بـ 0.29 وحدة من مؤشر الفقر، وكذلك علاقة طردية وغير معنوية بين مؤشر الفقر ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك علاقة طردية وغير معنوية بين مؤشر الفقر والانفاق الصحي.

5. مناقشة النتائج:توصل الباحث من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة طردية ومعنوية بين النمو الإجمالي المحلي في الجزائر والفقر: حيث أن الناتج الإجمالي المحلي إذا ارتفع بوحدة واحدة فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الفقر بـ 0.31 مرة وهي أكبر معلمة موجبة في النموذج مما يدل ويؤكد على الرؤية الحديثة للعلاقة بين الفقر والنمو الإجمالي المحلي.
- هناك علاقة طردية ومعنوية بين معدل البطالة في الجزائر والفقر: وهذا يؤكد على أن البطالة تعد من أسباب الفقر في الجزائر، ومن خلال الدراسة القياسية نلاحظ أن معدل البطالة إذا ارتفع بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الفقر بـ 0.29 مرة.
- عدم وجود علاقة معنوية بين متوسط دخل الفرد في الجزائر والفقر: وبالتالي لا يمكننا تفسير الفقر بمعدل متوسط دخل الفرد، ولعل ذلك يفسر بصعف نمو متوسط دخل الفرد، وعدم تفوقه على معدل الدخل الإجمالي، الشيء الذي جعله غير قادر على التأثير على الفقر.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الانفاق الصحي في الجزائر والفقر: وبالتالي لا يمكننا تفسير الفقر بمعدل الانفاق الصحي.

6. الخاتمة:

النتائج:

- أن الحكم الراشد ليس هدفًا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية، لذلك لا يجوز التضحية بالإنسان ومتطلباته أو أمنه من أجل تحقيق الحكم الرشيد، وهو لا يأتي قصرًا ولا يفرض فرضًا، ولكنه ينجح عندما يؤمن الأفراد بأسلوب معين في تنظيم الحكم يحقق أفضل النتائج.
- لقد سعت الجزائر لتبني سياسة الحكم الراشد على كافة المستويات، ومن خلال هذه الدراسة وقفنا على الجانب الاقتصادي وكيفية تكريس الحكم الراشد من أجل الحد من مشكلة الفقر ومدى انعكاس تلك السياسة على التخفيف من حدة الفقر في الجزائر.
- خلصت الدراسة القياسية إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين معدل النمو الإجمالي المحلي والفقر حيث الناتج الإجمالي المحلي إذا ارتفع بوحدة واحدة فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الفقر بـ 0.31 مرة، كما أن هناك علاقة طردية معنوية بين معدل البطالة والفقر حيث أن معدل البطالة إذا ارتفع بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الفقر بـ 0.29 مرة، وليس هناك علاقة معنوية بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي والفقر، كما أنه ليس هناك علاقة معنوية بين الانفاق الصحي والفقر.

التوصيات:

- لمكافحة الفقر لابد أن تتصدر مشكلة الفقر برامج التنمية لا أن تعالج برامج التنمية المشاكل الناجمة عن الفقر دون أن تعالج مشكلة الفقر، أي تعالج السبب ولا تعالج المسبب.
- ضرورة اتباع سياسة حكيمة لمكافحة الفقر مواكبة مع السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال دعم وسائل الإنتاج التي يملكها الفقراء وترك الاعتماد على التوظيف الإداري الحكومي.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر ومساندة الجمعيات الخيرية.

7. قائمة المراجع:

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(د.س)، دار صادر للنشر، بيروت، مج 03.
2. أزروال، يوسف (2016)، الحكم الراشد في الجزائر– الأسس النظرية وأدوات التجسيد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
3. توفيق، راوية (2005)، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا– دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الافريقية.
4. توق، محي الدين شعبان (2014)، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد– منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للإنتاج والتوزيع، عمان.
5. غربي، محمد وآخرون (2014)، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
6. كريم، حسن(2006)، مفهوم الحكم الصالح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، بيروت، ط02.
7. مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط04.
8. سايح، بوزيد (2012/ 2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
9. فرج، شعبان (2012/2011م)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر (2000– 2010)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
10. إبراهيم، سعاد، فوكة، سفيان (2017)، الفساد والفقر– طبيعة العلاقة وحدود التأثير، مجلة المعيار، عدد خاص.
11. حسن، حميد فاضل (2015)، الحكم الصالح– التضاد بين الفكر المثالي والواقع الفاسد– العراق أنموذجًا، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، مج 28، ع29.
12. خلوط، فوزية (2013)، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، ع 29.
13. زكريا، مسعودي (2017)، تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001– 2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع 06.
14. سويح، جمال، عطاء الله، بن طيرش (2017)، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج 01، ع01.

15.صراح، بن صاولة، سفيان، بزاز محمد (2017)، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، **Revue algerienne d' economie et du management**، مج 08، ع 02.

16.عابد، بشكير (2016)، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، **Revue d'economie et de ststistique appliquee**، مج 13، ع 02.

17.قانون رقم 09/ 09 مؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق 30 ديسمبر 2009 يتضمن قانون المالية لسنة 2010.

18.قانون رقم 10/14 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

19.قانون رقم 18/15 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

20.مرسوم تنفيذي رقم 205/15 مؤرخ في 11 شوال عم 1436 الموافق 27 يوليو سنة 2015 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143/ 302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019، الجريدة الرسمية عدد 41 الصادرة في 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015.

1. Charles-Philippe DAVID (2013), la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie, Presse de sciences politiques, Paris.
2. International Monetary Fund "IMF" (2016), IMF and Good Governance, Washington: Factsheet 14 March 2016, published by IMF.
3. Temmar Hamid (2015), L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance, Tome3, Office des publications universitaires, Alger.
4. The world Bank (2007), A Decade of Measuring the Quality of Governance, Governance Matters 2007, Worldwide Governance Indicators 1996–2006, world bank institute, Development Research Group, Washington, 2007.
5. United Nations Development Programme "UNDP" (1997), Corruption and Good Governance, New York: discussions paper 3, published by the UNDP.

8. الملاحق:

الملحق (01): بيانات متغيرات الدراسة

السنة	معدل الفقر	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط دخل الفرد من الدخل الإجمالي (%)	معدل البطالة	نسبة الانفاق الصحي
2000	12.1	4.12	1.7	29.8	3.5
2001	11.6	4.23	3.1	27.3	3
2002	15	4.52	3.5	25.9	3.7
2003	8	5.25	5.9	23.7	3.7
2004	6.8	6.15	2.4	17.6	3.6
2005	5.7	7.56	3.4	15.3	3.2
2006	5.7	8.5	0.9	12.3	3.4
2007	5.6	9.35	4.2	12.8	3.9
2008	11.1	11.04	1.2	11.3	4.2
2009	9.8	9.97	-0.3	10.2	5.2
2010	6.2	11.99	2.4	10	5
2011	5.55	14.59	0.2	10	5.1
2012	5.2	16.21	1.1	11	6
2013	5.03	16.65	0.1	9.8	6
2014	5.3	17.23	1.5	10.2	6.3
2015	5.7	16.71	1.6	11.2	7
2016	5.4	17.51	2.5	10.2	6.7
2017	7	18.88	-1.2	10.3	6.5
2018	10	20.39	-1.9	10.4	6.4
2019	10	20.5	-0.9	10.5	6.1
2020	5.2	18.38	-6.3	12.6	8.4
2021	4.5	22.69	-0.5	12.7	8.6

المصدر: من إعداد الباحث وفقًا لبيانات البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات

الملحق (02): نتائج اختبار ADF "Augmented Dickey Fuller test statistic"

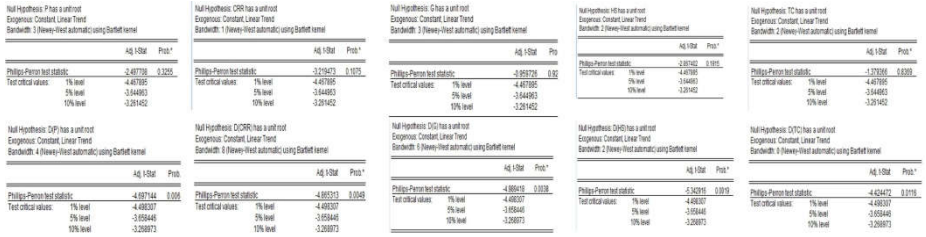

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج EViews 10

الملحق (03): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

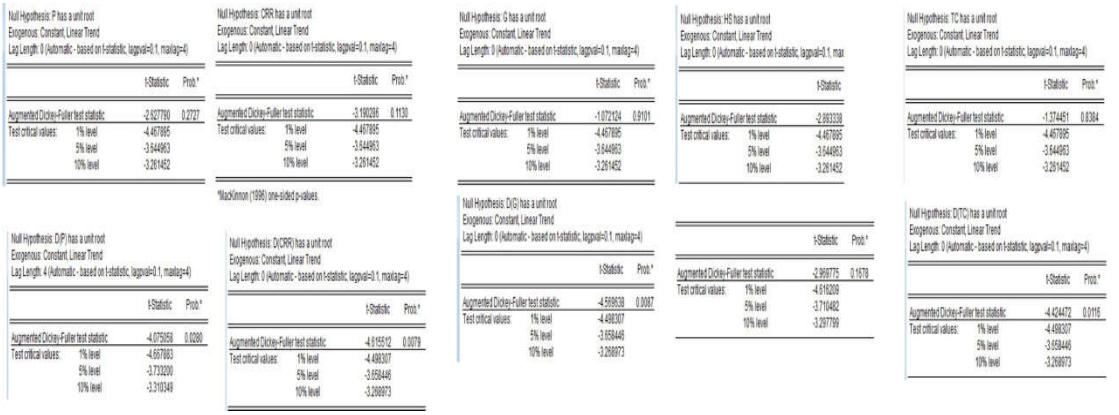

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.927780	0.2727
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: CRR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.190286	0.1130
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.072124	0.9101
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: HS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, max

		t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.083338
Test critical values:	1% level	-4.467895
	5% level	-3.644963
	10% level	-3.261452

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.374451	0.8364
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.075958	0.0280
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: D(CRR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.615512	0.0079
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.599538	0.0087
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.999775	0.1579
Test critical values:	1% level	-4.612089	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on t-statistic, lagpval=0.1, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.424472	0.0116
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج EViews 10

الملحق (03): نتائج مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام المربعات الصغرى المصححة كليًا

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 11/26/22 Time: 06:33
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.183219	6.363053	0.971738	0.3448
G	-0.000340	0.000879	-0.387535	0.7032
CRR	0.310935	0.295731	1.051412	0.3078
HS	-1.054502	0.868772	-1.213785	0.2414
TC	0.294486	0.189224	1.556281	0.1381

R-squared	0.449227	Mean dependent var	7.567273
Adjusted R-squared	0.319633	S.D. dependent var	2.924558
S.E. of regression	2.412303	Akaike info criterion	4.795757
Sum squared resid	98.92647	Schwarz criterion	5.043721
Log likelihood	-47.75333	Hannan-Quinn criter.	4.854170
F-statistic	3.466426	Durbin-Watson stat	1.382814
Prob(F-statistic)	0.030281		

الملحق (04): نتائج مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام المربعات الصغرى المصححة كليًا

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.786547	80.90913	69.81889	0.0050
At most 1 *	0.718236	50.02233	47.85613	0.0308
At most 2	0.545022	24.68860	29.79707	0.1729
At most 3	0.324140	8.938490	15.49471	0.3711
At most 4	0.053661	1.103090	3.841466	0.2936

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.786547	30.88680	33.87687	0.1092
At most 1	0.718236	25.33372	27.58434	0.0945
At most 2	0.545022	15.75011	21.13162	0.2398
At most 3	0.324140	7.835401	14.26460	0.3957
At most 4	0.053661	1.103090	3.841466	0.2936

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج EViews 10